

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٢٦

الثلاثاء، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كيم سوك (جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	أذربيجان السيد مهديف
	الأرجنتين السيدة بير سيفال
	أستراليا السيد كوينلان
	باكستان السيد مسعود خان
	توغو السيد مبيو
	رواندا السيد غاسانا
	الصين السيد وانغ من
	غواتيمالا السيد روسينال
	فرنسا السيد بريانس
	لكسمبرغ السيدة لوكا
	المغرب السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting .Service، Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): إننا نجتمع في لحظة تتزايد فيها المخاطر على عدة جبهات في الشرق الأوسط. انقضى بالفعل شهران من عام قد يحافظ على ما بقى من أمل في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين أو يبدده. لا أعتقد أن من المبالغة قول هذا. بيد أنه، كما تبين اليوم من الهجوم المثير للقلق بالصواريخ التي أطلقت من غزة على إسرائيل، فإن حدة التوتر تزداد مرة أخرى بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث تشكل حالة السجناء الفلسطينيين السبب المباشر لكنها ليست السبب الوحيد. لا يوجد حتى الآن أي عملية تفاوض تثير بارقة أمل في الأفق.

وفي ذات الوقت، في سوريا، تمضي الخطوات الأولية نحو الحوار بصعوبة بالغة. يزداد التصعيد العسكري المدمر قوة كل يوم ويهدد بحر جاراتها، ولا سيما لبنان وهو ما يثير القلق، إلى دوامته. هناك فرص لعكس مسار هذه الاتجاهات، لكن ليس والمجتمع الدولي يقف ساكنا.

و يمكن لبذل المجلس ودوله الأعضاء جهودا مكثفة، أن يحدث أثرا كبيرا، بينما لا يزال ثمة وقت للقيام بذلك.

وبالانتقال أولا إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، فقد عبرنا جميعا عن خيبة الأمل جراء الفشل طيلة سنوات في كسر الجمود بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لكن الاستسلام ليس خيارا مقبولا. والاعتماد على الوضع القائم، حتى لو كان مستداما، وإن كنا لا نظن أنه كذلك، سيمثل فشلا للطرفين وللمجتمع الدولي في الوقت بالذات، الذي علينا فيه اغتنام الفرص، لمساعدة الطرفين على صياغة وتنفيذ اتفاق الوضع النهائي. وقد حان الوقت بالنسبة لنا جميعا للتحرك بشكل حاسم لتحقيق نفس الغرض، بما في ذلك من خلال مجموعة رباعية نشطة ومهتمة، وخارجها أيضا، إذا أردنا إنقاذ الحل القائم على الدولتين وتحقيق الرؤية المتمثلة في قيام دولة فلسطين ودولة إسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم أي مبادرة دولية جادة لتحقيق ذلك الغرض.

في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في ٢٢ كانون الثاني/يناير، اجتمع الشركاء الدوليون وناقشوا كيفية المضي قدما بحسم، نحو تهئية الظروف المواتية التي تتيح تجسيد حل الدولتين على أرض الواقع، وألا يظل مجرد كلام. كما واصل الأمين العام تواصله مع كل من رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس الفلسطيني عباس. وركز جزء من اجتماعه مع الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كاترين آشتون في نيويورك، ووزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري في واشنطن العاصمة، على الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، يعترف السيد كيري ورئيس الولايات المتحدة أوباما بزيارة المنطقة خلال الشهر المقبل، وقام المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون برحلات منفصلة إلى واشنطن العاصمة. إننا نتطلع إلى انخراط متجدد من جانب الولايات المتحدة.

و أكد رئيس الوزراء نتنياهو في مؤتمر صحفي عقده في ١٩ شباط/فبراير التزامه بحل الدولتين وبعملية سلام تسفر عن

أيضا سلسلة من المظاهرات والاشتباكات الشعبية، التي تشير التقارير إلى أنها قد أسفرت عن إصابة قوات الدفاع الإسرائيلية لـ ٤٣ فلسطينيا بجروح. كما أصيب أيضا جنديان إسرائيليان، وتؤكد الأمم المتحدة أهمية استعادة الهدوء والحفاظ عليه، وتدعو السلطات الإسرائيلية إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف، في ظروف وفاة السيد جرادات، وضرورة الإعلان عن نتائجه في أقرب وقت ممكن. كما يشكل أيضا تدهور صحة أربعة أسرى مضرين عن الطعام منذ فترة طويلة، مصدر قلق خاص. وتظل الأمم المتحدة منخرطة عن كثب في الميدان، وعبر الأمين العام عن قلقه لرئيس الوزراء نتنياهو، وحثه على التوصل إلى حل بدون تأخير، بغية إنهاء محنة الأسرى والحفاظ على الهدوء. وأشار أيضا إلى أهمية التقيد التام لجميع الأطراف بالاتفاق الذي أبرم في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، بما في ذلك تنفيذ حق أسر الأسرى في زيارة ذويهم. ويتمثل الموقف الراسخ للأمم المتحدة في أنه يتعين توجيه التهم لأي شخص يخضع للاعتقال الإداري، ولم توجه له تهم، ومحاكمته وفق ضمانات قضائية، طبقا للمعايير الدولية، أو أن يخلى سبيله على وجه السرعة.

وتواصلت العمليات التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك في المنطقة ألف، بوتيرة ثابتة. ووفقا للتقارير، منذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.6894)، أسفر ما مجموعه ٣٩١ عملية من هذه العمليات عن إصابة ٦١٧ فلسطينيا، بمن في ذلك ١١٦ طفلا و ١٠ نساء، والقبض على ٤٩١ شخصا، كما أصيب أيضا تسعة جنود إسرائيليين. وكان من بين المعتقلين الفلسطينيين، فلسطينيان ينتميان إلى حركة حماس، اعتقلا في ٤ شباط/فبراير. وتشكل زيادة استخدام الذخيرة الحية من جانب قوات الأمن الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين العزل مصدر قلق بالغ. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، قتلت امرأة عمرها ٢٣ عاما، بينما كانت تمشي داخل أسوار كليتها في جنوب بيت

نتائج. وفي المناسبة نفسها، أعلن تعيين تسيي ليفني المحاور المتمرسة، لقيادة المفاوضات. كما تحلى الرئيس الفلسطيني عباس أيضا بالصبر، عندما أتاح وقتا كافيا لإطلاق عملية جديدة. وعلى كلا الجانبين الاستعداد لتحمل مسؤوليتهما للانخراط بشكل كامل في أية مبادرة جديدة ذات مصداقية، وإظهار حسن النية وتجديد الالتزام.

و يتعين معالجة الحالة المالية المتردية للفلسطينيين. والاستقرار المالي ضروري من أجل الحفاظ على إنجازات برنامج بناء الدولة الفلسطينية، بما في ذلك التقدم الهام الذي أحرز فيما يخص أجهزة الأمن الفلسطينية. وفيما يتعلق بالحالة المالية للسلطة الفلسطينية، يحيط الأمين العام علما بارتياح بالقرار الذي اتخذته إسرائيل، والمتعلق بالإفراج عن إيرادات التخليص الجمركي لشهر كانون الثاني/يناير، ويذكر السلطات الإسرائيلية بأن التحويل الكامل لإيرادات الضرائب والجمارك الفلسطينية في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به، التزام قبلت به إسرائيل كجزء من بروتوكول باريس، الذي لا يزال نافذا. كما تكتسي أيضا تبرعات المانحين في الوقت المناسب أهمية أكثر من أي وقت مضى. وسيشكل اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، فرصة لتجديد الالتزام الجماعي بدعم جهود بناء الدولة الفلسطينية، وتعزيز الاستدامة المالية والاقتصادية للفلسطينيين.

ولا تزال الأمم المتحدة تتابع عن كثب الأبعاد الأمنية والسياسية والإنسانية لمسألة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وشعرنا يوم السبت، بالقلق عندما علمنا أن رجلا فلسطينيا، عرفات جرادات، قد توفي في السجن، بعد أن أوقفته قوات الدفاع الإسرائيلية قبل ذلك بأيام. وفي وقت سابق من هذا اليوم، أشار مقاتلون من كتائب شهداء الأقصى لهذه الوفاة، عند تبنينهم المسؤولية عن الهجوم بالصواريخ على إسرائيل، وذلك تطور مقلق للغاية. كما أشعلت وفاة الأسير

لمموس إن أريد اتخاذ التخطيط القائم على المجتمعات المحلية نهجا ببناء لتلبية احتياجات العديد من الفلسطينيين المعينين.

ويستمر تنظيم المظاهرات الفلسطينية ضد الجدار الذي يحدد عن الخط الأخضر، بصورة مخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273). وقد حاول الفلسطينيون إنشاء عدد من المخيمات بالقرب من الجدار احتجاجا على مصادرة الأراضي، غير أن القوات الإسرائيلية سارعت بتفكيكها. وأصيب العديد من الفلسطينيين بجروح أثناء المظاهرات ضد الجدار الفاصل، علاوة على الإصابات أثناء المظاهرات التي نظمت تضامنا مع السجناء المضربين عن الطعام، على النحو الذي أشرت إليه آنفا. ويؤكد الأمين العام على أهمية أن تكون الاحتجاجات خالية من العنف، وأن يُحترم الحق في الاحتجاج السلمي بصورة كاملة.

وفيما يتعلق بغزة، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الهجوم الذي شن اليوم بالصواريخ على إسرائيل. فليس ثمة مبرر لتلك الهجمات التي لا تستهدف المدنيين الأبرياء بشكل عشوائي فحسب، بل تهدد بإشعال دوامة جديدة من العنف من شأنها أن تسبب المعاناة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ولا نزال ندين جميع الهجمات الصاروخية العشوائية من غزة على إسرائيل. ونحث إسرائيل أيضا على إظهار أقصى قدر من ضبط النفس.

ومن المهم أن يعمل الطرفان على مواصلة التزامهما بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه عبر الوساطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتقع المسؤولية عن منع تكرار الهجوم الذي حدث اليوم على عاتق السلطات الأمر الواقع في قطاع غزة. وحتى حدوث الهجوم بالصواريخ اليوم، فقد كانت تلك أطول فترة حلت من إطلاق القذائف من غزة في السنوات الأخيرة. وينبغي أن يعمل كلا الجانبين على تعزيز الهدوء الذي ساد قبل اليوم. وفي الشهر الماضي نفذت القوات الإسرائيلية ثلاث عمليات توغل في غزة، وأصيب ١٤ من المدنيين الفلسطينيين

لحم. وفي نفس اليوم، قتل جنود فتى عمره ١٥ عاما، بالقرب من مخيم العروب للاجئين.

واستمر النشاط الاستيطاني، حيث أعطت السلطات الإسرائيلية موافقة نهائية لبناء ٩٠ وحدة سكنية في مستوطنة بيت إيل. وقد أكد الأمين العام مرارا وتكرارا بأن المستوطنات غير قانونية طبقا للقانون الدولي. وعلى إسرائيل الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي الداعية لوقف هذه الأنشطة. ونحن ننظر أيضا في تقارير إعلامية مفادها، أن الحكومة الإسرائيلية قد سمحت بالحفر للتنقيب عن النفط في الجولان السوري المحتل. وأسفرت الاشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة، عن إصابة ١٠ فلسطينيين، من بينهم امرأتان وطفلان، في حين أصاب فلسطيني، مستوطنا فلسطينيا في سن المراهقة، بجروح في ٢٩ كانون الثاني/يناير. إننا نشجب الهجمات التي ترتكب كجزء مما يسمى العنف الانتقامي، الذي تضمن تدنيس شواهد قبور ١٠ مسلمين، في مقبرة مأمون الله، الواقعة في القدس الغربية في ١٤ شباط/فبراير. ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخي رة، هدمت قوات الأمن الإسرائيلية ٣٠ من المباني السكنية في الضفة الغربية، مما أدى إلى تشريد ٨٩ فلسطينيا، بمن في ذلك ٤٩ طفلا. لدينا الآن أرقام شهر كانون الثاني/يناير، الذي هدمت خلاله السلطات الإسرائيلية ما لا يقل عن ١٣٩ بناء مملوكا للفلسطينيين، بما في ذلك أبنية سكنية، يقع أغلبها في المنطقة جيم، والبقية في القدس الشرقية. وهذا هو أعلى رقم بلغته عمليات الهدم تلك في شهر واحد، منذ أكثر من عامين.

ولا يزال يتواصل تخطيط الجهود الرامية إلى تحقيق الفائدة للمجتمعات المحلية الفلسطينية في المنطقة جيم. ولكن للأسف لم تتم الموافقة بعد على أي من ال ٣٢ خطة التي قدمت إلى السلطات الإسرائيلية، علما بأن بعضها قد قدم منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وندعو حكومة إسرائيل إلى تيسير إحراز تقدم

المصرية قد أغلقت أعدادا كبيرة من الأنفاق على امتداد المسافة من سيناء إلى غزة. وسمحت مصر على نحو منفصل، بدخول مزيد من مواد البناء عن طريق معبر رفح لمجموعة من المشاريع التي تمولها قطر.

أود أن أؤكد من جديد على أن التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) يشمل الخطوة الهامة المتمثلة في تجاوز الانقسام السياسي الفلسطيني. بما يسمح بتعزيز إمكانية الحل القائم على وجود دولتين. وفي هذا الصدد، فقد نجحت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٧ في تسجيل الناخبين في الضفة الغربية وغزة في الفترة من ١١ إلى ٢٠ شباط/فبراير. وقد تحقق ذلك نتيجة لاتفاق المصالحة الذي عقد في القاهرة. وقد تم تسجيل ما مجموعه ٤٥٠.٠٠٠ ناخب جديد، بما في ذلك ٣٥٠.٠٠٠ ناخب في غزة، وهي تمثل نسبة مشاركة عالية جدا. وينبغي أن يكون سجل الناخبين الذي جرى تحديثه متاحا قريبا. وتحقيقا لهذه الغاية، تشجع الأمم المتحدة السلطات الإسرائيلية على السماح بنقل استمارات التسجيل من غزة إلى رام الله.

تشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى رغبة شعبية بالمشاركة في العملية السياسية، بما في ذلك إجراء الانتخابات الفلسطينية العامة التي طال انتظارها. إن المفاوضات وإنهاء الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة تحت قيادة الرئيس عباس والالتزام بمبادئ منظمة التحرير الفلسطينية لا تزال أساسية لتحقيق حل الدولتين. ومن المتوقع أن تجتمع الأطراف مرة أخرى قريبا في القاهرة لبدء المشاورات بشأن تشكيل الحكومة. ولا تزال الأمم المتحدة ترى أن المفاوضات والمصالحة ليسا على طرفي نقيض أو أن إحداهما تغني عن الأخرى، وبأنه يمكن التوفيق بينهما من خلال النهوض بكليهما بطريقة متعاضدة.

وإذ نتقل إلى التطورات في المنطقة، ما زالت سوريا تشكل مصدرا للقلق الشديد للأمم المتحدة. فنحن نستذكر كل يوم

بجراح من نيران الإسرائيليين، معظمهم أثناء محاولة الاقتراب من السياج الحدودي. وفي ٢١ شباط/فبراير أطلقت القوات الإسرائيلية النار على زورق صيد فلسطيني، فنجمت عن ذلك إصابة أحد الصيادين وإلحاق الضرر بالزورق.

ومن الضروري ألا يتكرر الهجوم الصاروخي الذي شن اليوم، وعدم عرقلة الجهود الرامية إلى تعزيز التفاهم الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر بمساعدة من مصر. ويجري تنفيذ الآلية المنشأة في إطار التفاهم الذي توسطت فيه مصر، في حين يواصل المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط العمل مع الأطراف المعنية، فضلا عن التعاون مع الوساطة المصرية.

تواصل إسرائيل السماح بنقل الحصى للأغراض التجارية عبر معبر كرم سالم. وسمحت إسرائيل أيضا للمزارعين الفلسطينيين بالوصول إلى ما يصل إلى ١٠٠ متر من السياج في حدودها، في حين تمكن الصيادون الفلسطينيون من الإبحار إلى ما يصل إلى ستة أميال بحرية عن الشاطئ. وفي حين نرحب بمثل هذه الخطوات، فإننا نواصل الدعوة إلى تمديد حدود مناطق صيد الأسماك إلى ١٢ ميلا بحريا، وهو أمر ضروري من أجل تحقيق زيادة كبيرة في كمية الصيد التي يحصل عليها الصيادون، غير أنها لا تزال تقل عن الـ ٢٠ ميل بحريا المنصوص عليه في الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت لعام ١٩٩٥. وندعو أيضا إلى الدخول غير المقيد لجميع مواد البناء. وينبغي أن تشمل التدابير الإضافية الرامية إلى رفع الحصار عمليات نقل السلع بين غزة والضفة الغربية، علاوة على الصادرات إلى إسرائيل وخارجها.

ومن أجل المضي قدما بخطة العمل الهامة هذه وتلبية مصالح إسرائيل الأمنية المشروعة، فإن من الضروري أن تتواصل الجهود الموازية الرامية إلى إنفاذ حالة التهدئة ومنع تهريب الأسلحة إلى غزة. وهناك تقارير تفيد بأن السلطات

وللأسف، فإن الأطراف المتحاربة لا تزال أسيرة لمنطق عسكري لن يجلب سوى المزيد من الموت والدمار. وفي هذا السياق، فإن عرض الحوار الذي قدمه السيد معاذ الخطيب رئيس الائتلاف الوطني السوري يعتبر تطوراً إيجابياً.

ورحب بهذه المبادرة كل من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية، فضلاً عن الممثل الخاص المشترك. ودعوا جميع الأطراف إلى المشاركة، في أقرب وقت ممكن، في محادثات على أساس بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق)، وذلك بهدف كفالة انتقال سياسي يلي التطلعات المشروعة للشعب السوري، ويحافظ على وحدة الدولة السورية وسيادتها، وسلامة أراضيها واستقلالها، ويضع حداً لإراقة الدماء وللكارثة الإنسانية وللدمار في سوريا. ومما شجّع الأمين العام صدور بيانات من أعضاء مجلس الأمن تدعم اقتراح السيد الخطيب.

ما برحت الحالة الإنسانية تزداد سوءاً في سوريا، كما ستوضح ذلك وكيلة الأمين العام السيدة فاليري أموس في الإحاطة الإعلامية التي ستقدمها غداً إلى المجلس. وستوافي بالمزيد من التفاصيل عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتصدي للعواقب الإنسانية المأساوية للصراع، الذي خلف أكثر من ٤ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، منهم مليونان من المشردين داخلياً، ودفع أكثر من ٩٠٠ ألف شخص إلى الفرار إلى البلدان المجاورة، منهم ١٥٠ ألف شخص في هذا الشهر وحده.

لا تزال الحالة هشة في الجولان أيضاً، مما يشكل خطراً على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا وعلى سلامة وأمن المدنيين وموظفي الأمم المتحدة. في الأيام الأخيرة، شهدت المنطقة الفاصلة زيادة حادة في هذه المواجهات. استحوذوا لي أن أكرر التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة والمنطقة المحدودة

الخاصة بالفادحة التي يتحملها المدنيون في سوريا. فإلى جانب ذكره للعدد المروع من الضحايا المدنيين، يدين الأمين العام بقوة الهجمات بالقذائف التسيارية التي تعرضت لها حلب، فضلاً عن سلسلة التفجيرات التي وقعت في دمشق. وأود أن أكرر مرة أخرى النداء الذي وجهه الأمين العام والمتعلق بضرورة الإنهاء الفوري لتوريد الأسلحة إلى كلا طرفي هذا الصراع الوحشي. وأود أن أكون واضحاً: فمرتكبو الجرائم الخطيرة سيخضعون للمساءلة، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم.

خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان في تقريرها الأخير (A/HRC/22/59) الصادر في ٥ شباط/فبراير إلى أن كلا من القوات الحكومية وقوات المعارضة قد أصبحت أكثر عنفاً واستهتارا بأرواح المدنيين. فقد ارتكب كلاهما انتهاكات ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، إلا أن حجم الانتهاكات المرتكبة من قبل الحكومة تتجاوز بشكل كبير نظيرتها المرتكبة من قبل المعارضة. فقد جرى استهداف المستشفيات والمخابز وصفوف المواطنين المتجمعين للحصول على الخبز. ودمرت أحياء بأكملها. ويجري تدمير التراث الثقافي الغني لسوريا.

وكما هو متوقع، فقد اتخذت الحرب بعداً طائفياً، يطغى عليه الطابع الإجرامي الانتهازي ويفاقمه وجود المقاتلين الأجانب والجماعات المتطرفة، فضلاً عن بعض الأفعال التي قامت بها الحكومة، بما في ذلك ميليشيات الشبيحة التابعة لها. إنها صورة مفزعة لا ريب. وينبغي ألا يكون هناك مجال في سوريا المستقبل لأولئك الذين يحقرون المعتقدات والممارسات والرموز الدينية الأخرى، أو تقاليد الآخرين، أو لأولئك الذين يتخذون العلمانية ذريعة لاحتكار السلطة في يد مجموعة واحدة. ولا مجال للترعة الطائفية أو التمييز على أي أساس. ويجب طمأنة جميع المجتمعات بأن حقوقهم ستحظى بالاحترام.

ما برحت الحالة على طول الخط الأزرق هادئة بصفة عامة. ومع ذلك، كانت هناك زيادة في عدد الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني، لا سيما قبل الغارة الجوية على سوريا في ٣٠ كانون الثاني/يناير. دعا الأمين العام جميع الأطراف المعنية إلى منع التوترات أو التصعيد وإلى احترام السلامة الإقليمية والسيادة لجميع البلدان في المنطقة.

وفي ٢١ شباط/فبراير، أعلنت المحكمة الخاصة للبنان تأجيل بدء المحاكمة التي كان من المقرر إجراؤها بصفة مؤقتة في ٢٥ آذار/مارس. ومن المتوقع أن يُحدد موعد مؤقت جديد قريباً. تلقي الذكرى السنوية الثامنة لاغتيال المرحوم رفيق الحريري في الرابع عشر من شباط/فبراير الضوء على الحاجة إلى تحقيق العدالة في الاغتيالات الماضية ومحاولات الاغتيال، بما في ذلك ما وقع منها في العام الماضي.

وفي الوقت نفسه، لم يُتوصل بعد إلى توافق في الآراء على مشروع قانون الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في الوقت المناسب أمر مهم من أجل تحقيق الاستقرار واستمرار التقدم السياسي في لبنان. ولذلك نحث جميع الأطراف على العمل من أجل كفاءة إجراء الانتخابات على أساس توافقي في الإطار الزمني القانوني والدستوري.

وفي الختام، اسبحوا لي أن أؤكد أننا نؤمن إيماناً راسخاً بأننا نحتاج إلى إحياء العملية السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية الآن. ونحن نعلم أن هناك قوى سلبية على كلا الجانبين، مثل أولئك الذين أطلقوا صاروخاً اليوم من غزة على إسرائيل، الذين يستمدون قوتهم من حالة الجمود والشلل. تقع على كلا الجانبين مسؤولية تهميش تلك القوى من خلال تهينة الظروف الملائمة، بما في ذلك تعزيز الثقة، من أجل نجاح العملية التفاوضية. وآمل الآن أن يترجم الشعور المشترك بالإحباط إلى شعور مشترك بالإلحاح. نظراً لانعدام الثقة الذي تتسم به، للأسف، العلاقات

السلاح على الجانب برفو، تقع على عاتق الحكومة السورية. كما ينبغي للبلدان ذات النفوذ أن تقنع أعضاء المعارضة المسلحة بأهمية ضمان حرية حركة وسلامة موظفي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان المحتل.

لا يزال القلق شديداً إزاء استمرار أثر الصراع السوري على لبنان. وفي حين لا تزال الحالة العامة في لبنان مستقرة، فإن التوترات قد ازدادت في مناطق الحدود الشمالية الشرقية. في ١ شباط/فبراير، أسفرت عملية قامت بها القوات المسلحة اللبنانية بالقرب من عرسال عن مقتل شخص مطلوب بسبب الإرهاب واثنتين من جنود القوات المسلحة اللبنانية. في ١٦ و ٢٢ شباط/فبراير، حدثت مرة أخرى توترات في المناطق الحدودية نتيجة لعمليات القصف عبر الحدود، ومقتل بعض مقاتلي حزب الله، والتهديدات بالتصعيد. في ٢٤ شباط/فبراير، أدى اندلاع القتال من جديد على طول الحدود إلى وفاة اثنتين من اللبنانيين على الأقل، مما دفع الرئيس سليمان إلى الإعراب عن رد فعل علني، مؤكداً على ضرورة مواصلة الالتزام بسياسة لبنان المتمثلة في عدم التدخل، وحض الجانب السوري على الامتناع عن إطلاق النار أو إطلاق القذائف صوب الأراضي اللبنانية.

نحن نشعر بالقلق إزاء أي أعمال يمكن أن تزج بلبنان في الصراع في سوريا. إن عمليات نقل الأسلحة إلى لبنان وعبره التي تتناقلها التقارير باستمرار أمر يتناقض مع الالتزامات الدولية. وندعو جميع الأطراف إلى احترام سلامة حدود لبنان وسيادته، كما ندعو جميع الأطراف اللبنانية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان بعبدان في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

في الرابع من شباط/فبراير، أصدرت محكمة لبنانية مذكري اعتقال بحق اللواء السوري علي مملوك ومساعد له لم تسمه لمشاركتها المزعومة في مؤامرة إرهابية في لبنان، إلى جانب الوزير السابق ميشيل سماحة. وفي ٢٠ شباط/فبراير، أصدر أحد القضاة لوائح اتهام ضد كل من المشتبه فيهم الثلاثة.

الإسرائيلية الفلسطينية اليوم، لا يمكننا أن نقلل من صعوبة وضع مبادرة سياسية جادة وجوهرية، لها إطار زمني واقعي يحظى بدعم جميع أصحاب المصلحة، وليس إطارا لا حدود له.

ولكننا نرى أنه لا يمكن لأحد أن يتوقع احراز التقدم هذا العام بدون تحديد إطار سياسي ذي مصداقية لتحقيق

حل الدولتين المتفاوض عليه الذي نتوق إليه جميعا وسيستخدم على أفضل وجه مصالح وحقوق وتطلعات الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. هذا هو وقت تجديد الزخم والإرادة السياسية لإنهاء الصراع والاحتلال، الذي لطالما شوه

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠|٤٠.